

العولمة والتنمية البشرية في الدول العربية

. حالة الجزائر.

الأستاذ: حامد نور الدين

قسم العلوم الاقتصادية

جامعة محمد خيضر. بسكرة .

إن العولمة ظاهرة اقتصادية تفرض على الدول العربية والتي منها الجزائر الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي من خلال التركيز على التنمية البشرية، ولذلك سنحاول في هذه الورقة معرفة المستوى الحقيقي للتنمية البشرية في هذه الدول وتحديد الأسباب التي جعلت هذه الدول غير مواكبة لمسار العولمة، والتي منها على سبيل المثال لا الحصر:

- ☐ سيطرة القطاع العام.
- ☐ أسواق مالية متخلفة.
- ☐ قيود تجارية عالية.
- ☐ نظم أسعار صرف غير ملائمة.
- ☐ تأخر الإصلاحات السياسية.

ثم اقتراح مجالات الإصلاح والتي منها:

- ☐ قطاع الصحة: وذلك من خلال:
 - . تحسين الخدمات الصحية،
 - . ضبط فعالية كلا من القطاعين العام والخاص،
 - . ضمان التوزيع العادل للهياكل الصحية وحسن مردوديتها،
 - . التمويل الكافي للخدمات الصحية العامة،
- ☐ قطاع التربية والتعليم: وذلك ب:
 - . تعزيز الكفاءات وتثمينها،
 - . تكييف البرامج والمناهج مع المستجدات العالمية والمحلية،
 - . إيجاد دور للقطاع الخاص وتفعيله،

1 . أسباب تأخر الدول العربية عن ركب العولمة:

على الرغم من بعض الاختلاف بين بعض الدول من حيث مستوى المعيشة ومستويات الدخل، إلا أن معظم هذه البلدان تتميز بمعدلات نمو عالية للسكان وللقدرة العاملة، وضعف النمو الاقتصادي، وارتفاع المديونية الخارجية وخدماتها، وبشكل عام فإن الأسباب التي تعوق المنطقة عن النمو والتقدم وتمنعها من مواكبة مسار العولمة والاستفادة منه هي:

1 . 1 . سيطرة القطاع العام: على الرغم من تحقيقهم شئ من التقدم في مجال الخصخصة " حيث أن حصيلة الخصخصة في الدول العربية بلغت خلال الفترة ما بين 1990 إلى 2001 حوالي 17.5 مليار دولار أمريكي" (1) إلا أن معظم الاقتصاديات لا تزال تخضع لسيطرة مؤسسات الدولة والقطاع العام وهذا ما أدى بطبيعة الحال إلى ارتفاع النفقات العامة في مختلف الدول، ولكن ما يجب ملاحظته أن الخصخصة في كثير من الحالات التطبيقية اختزلت عن مفهومها العام واقتصرت على عمليات نقل الملكية " ولكن الخصخصة لها مفهوم أوسع عن ذلك بكثير، فهي ثقافة قبل أن تكون نقل ملكية، وهي روح المبادرة قبل أن تكون مفهوما لتسريح العمال، ولأشك أن بناء الثقافة الجديدة و تغيير ما هو قائم من ثقافات يحتاج دائما إلى الوقت وإلى مزيد من الوقت، إذ أنها عملية تتعلق بالذات البشرية وطريقة تكوينها النفسي " (2)، وكما هو معلوم فإن الجزائر التزمت عند تطبيقها برنامج الاستقرار الاقتصادي الموقع مع صندوق النقد الدولي (1 أفريل 1994-31 مارس 1995) بجميع بنوده (تحرير التجارة الخارجية، نظام سعر الصرف، سياسة الأسعار، الشبكة الاجتماعية، سياسة الميزانية، السياسة النقدية، ميزان المدفوعات) (3)، ماعدا التعثر الذي طبع برنامج الخصخصة "رغم استقلالية 5 مؤسسات عمومية وطنية من بين الثلاثة والعشرين وحل 88 مؤسسة عمومية محلية وعرض 5 فنادق عمومية للبيع " (4) وهذا ما دفع السيد ميشال كامديسيس المدير العام لصندوق النقد الدولي آنذاك في اجتماع بين الجزائر وصندوق النقد الدولي في شهر سبتمبر 1994 أن يقول " أود كذلك أن أهنئ السلطات الجزائرية التي التزمت بالشجاعة رغم الوضع السياسي والاجتماعي الصعب جدا في إعادة توجيه اقتصادها من نظام دولة محض إلى نظام قائم على تطوير قوى السوق " (5)

1 . 2 . أسواق مالية متخلفة: إن الدول العربية تتميز بتباطؤ تطور القطاع المالي، وتعتبر جد متخلفة مقارنة بكثير من الدول وحتى مقارنة بكثير من الدول النامية، ومن بين الإصلاحات الجديرة بالذكر والتي قامت بها معظم البلدان أعضاء مجلس التعاون الخليجي وبضعة بلدان أخرى مثل الأردن ولبنان والمغرب والسودان وتونس والتي دعمت تنظيم القطاع المالي واستخدام البعض منها أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية، ولكن رغم تلك الجهود المبذولة إلا أن الأسواق المالية في الدول العربية لا تزال بعيدة عما يجب أن تكون عليه، فالبنوك تسيطر عليها الملكية العامة وتتعرض لمخاطر الدين الحكومي بشكل كبير، كما أن ارتباطها بأسواق رأس المال الدولي جد ضعيفة إن لم تكن منعدمة في بعض الدول منها، وما حال الجزائر في هذا المجال إلا خير دليل على ذلك، ولذلك لم تقم القطاعات المالية في المنطقة بدور الوساطة المسند إليها في دعم الاستثمار والنمو المطلوب.

1 . 3 . قيود تجارية عالية: إن كثيرا من بلدان المنطقة حررت نظمها التجارية، ولكن رغم ذلك ما زالت الكثير منها تطبق رسوم جمركية عالية، وهذا ما يعوق ازدياد الاستثمارات التي كثيرا ما تتم عن طريق استيراد المعرفة والمبتكرات، وتتميز الجزائر في هذا المجال بثقل الإجراءات الإدارية و بطء الرد على طلب الاستيراد سواء على مستوى الجمارك أو البنوك أو حتى الإدارات المحلية، وقد أكدت الدراسات التي قام بها البنك العالمي للإنشاء والتعمير على الجزائر لسنة 2003، أن المشاكل التي يواجهها المستثمر في الجزائر كثيرة منها: صعوبة الحصول على القروض البنكية وكلفة هذه القروض، وطول مدة الجمركة التي تمددت من 16 يوما إلى 35 يوما، ومدة إنشاء مؤسسة تصل إلى 121 يوما، "وقد أكد موظفو صندوق النقد الدولي أن درجة تقييد التجارة في الدول العربية بصفة عامة ضعف المتوسط الخاص بالدول النامية " (6)

1. 4. نظم أسعار صرف غير ملائمة: تحتفظ كثير من بلدان المنطقة بنظم غير مرنة لأسعار الصرف، ويؤكد كثير من الاختصاصيين أن أسعار الصرف غير الملائمة كانت عاملاً أساسياً في النمو البطيء للصادرات غير النفطية، وقد تكون أيضاً السبب في تأخير تطور أطر السياسات النقدية (مثل استهداف التضخم)، وكذلك نجد أن خبراء صندوق النقد الدولي يؤكدون على ضرورة إجراء إصلاحات في أسعار الصرف لعملات هذه البلدان، ولكن دون الاعتماد على قرارات إدارية، لأن قيمة العملة يجب أن تتحدد مقابل ثروة وإنتاج فعلي للسلع والخدمات لا غير.

1. 5. تأخر الإصلاحات السياسية: إن تأخر الإصلاحات السياسية في كثير من دول المنطقة وترددها في البعض الآخر أدى إلى عدم وجود المؤسسات الديمقراطية في البعض منها، وعدم تطورها في البعض الآخر، وإذا ما يمثل في حد ذاته عائقاً مهماً في وجه الإصلاح الاقتصادي، وقد أشار تقرير التنمية البشرية الذي أصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 2003 أن أداء المنطقة يتسم بالضعف فيما يتعلق بالحريات المدنية والسياسية والمساواة بين الجنسين وبصفة عامة كل ما يتصل بفرص التنمية للقدرات والمعارف البشرية والمؤسسات المدنية اللازمة للتغلب على هذه العقبات مثل الانتخابات الحرة للمجالس المحلية والمجالس التشريعية وحتى الرئاسية في الدول التي تجري فيها مثل هذه الانتخابات، وعدم استقلالية القضاء والمؤسسات التي تحمي الحقوق المدنية وحقوق الإنسان، وحتى جمعيات المجتمع المدني والجمعيات المهنية ووسائل الإعلام المستقلة والمنظمات غير الحكومية مازالت ضعيفة وتعرض للترغيب أو التهريب من طرف الحكومات، ولذلك فإن مشاركة المواطنين في صنع القرار في هذه الدول مازالت بعيدة.

2. مجالات تحسين مؤشرات التنمية البشرية:

عرفت الدول العربية تقدماً ملموساً على مستوى الجبهة الاجتماعية منذ السبعينيات وذلك بفضل إيرادات النفط في الكثير منها، حيث كونت شبكات هائلة للصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. وقد ساعدت الزكاة على التغلب على الكثير من الآفات الاجتماعية. ومع ذلك تبقى هناك تحديات كبرى تواجه هذه الدول فالفقر مثلاً يمس أغلب فئات مجتمعاتها، حيث يعيش حوالي 30 % من سكان المنطقة على أقل من دولارين في اليوم، أما البلدان منخفضة الدخل كجبوتي والصومال والسودان واليمن فهي تعيش مستويات منذرة بالخطر كوفيات الأطفال الرضع والأمهات وتقشي الأمية، أما البلدان متوسطة ومرتفعة الدخل، فيجب أن

تركز فيها أنظمة الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية على استهداف المواطنين ذوي الدخل المحدود وعديمي الدخل والتجمعات السكانية غير الحضرية وذلك لضمان العدالة والإنصاف بين المواطنين، ولكن النمو السكاني المرتفع في هذه المنطقة يزيد من الضغط على الخدمات، كما أن المسائل الأمنية وعدم الاستقرار السياسي يحول كثيرا من الموارد المالية المتاحة بعيدا عن ميدان التنمية ، إذن فما الذي يمكن عمله لمعالجة أنظمة الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية في المنطقة العربية ؟

2 . 1 . قطاع الصحة: تكلف الأنظمة الصحية في المنطقة ما يقارب 5% من الناتج المحلي الإجمالي (نصف هذا الإنفاق تموله الدولة) و تمثل من 4 إلى 10% من الميزانية العامة ،ورغم المجهودات المبذولة إلا أن شعوب المنطقة تعيش ظروف صحية كارثية سواء من حيث مستوى الخدمات المقدمة أو من حيث البرامج الوقائية المختلفة، ولذلك على دول المنطقة أن تسعى للقيام بإصلاحات ضرورية تتمثل فيما يلي:

2 - 1 - 1 - تحسين الخدمات الصحية: حيث تحتاج الخدمات الصحية المقدمة من الدولة إلى توجيه أفضل حتى يستفيد منها الفقراء ، " فعلى سبيل المثال ، تزيد معدلات وفيات الأطفال في المناطق الريفية في صعيد مصر على ضعف هذه المعدلات في المحافظات الحضرية ، بينما تزيد معدلات وفيات الأطفال الرضع في المغرب في المناطق الريفية بمقدار 50% عنها في المناطق الحضرية " (7) أما في الجزائر فبعد المجهودات الجبارة التي بذلتها الدولة في توفير التغطية الصحية لجميع المواطنين تقريبا إلا أننا نلاحظ تراجعاً مذهلاً في هذا الميدان في السنوات الأخيرة، " لقد انخفض إنفاق الدولة حسب كل ساكن بنسبة 18% بين سنتي 1993 و 1997 بالقيمة الفعلية (من 620 إلى 508 دينار) " (8)، حيث نفشت أمراض كنا نعتقد أنها ولت إلى غير رجعة، كمرض الطاعون الذي ضرب بقوة في صيف سنة 2003 بالغرب الجزائري، وإن كنا نعلم أن هذا التراجع من طرف الدولة في تقديم الخدمات الصحية مرده إلى تعليمات المؤسسات الدولية للتخلي عن القطاع العام أو تخفيض تواجد الدولة في هذه القطاعات والفتح التدريجي المجال أمام القطاع الخاص، لكن هذا لا يعني تخلي الدولة عن ضمان الحد الأدنى من الخدمات الصحية الضرورية، كالتلقيحات ضد الأمراض المختلفة، ومنع انتشار الأوبئة المختلفة، لأنه وكما يقول ج . بيكر في كتابه « الرأس المالي البشري»: " إن تقديم الخدمات الصحية ليس هدفا في حد ذاته إنما هو استثمار في الرأس المال البشري"، ولذلك يجب على الدول العربية أن تستمر في التركيز

على توفير الخدمات الصحية الضرورية، وتوفير المياه الصالحة للشرب ومحاربة الأمراض المتنتقلة بواسطتها، ومكافحة الأمراض المعدية، وتحسين التكفل بصحة الأم والطفل .

2. 1. 2. ضبط فعالية كلا من القطاعين العام والخاص: وذلك بتوحيد التشريعات

المسيرة لكلا القطاعين، وأن تبتعد الدولة عن التمويل المباشر للقطاع العام، وأن تتولى إدارة النظام لا غير، وتشجع على أن تكون المرافق العامة مستقلة ذاتيا، بدون إغفال مراقبة القطاع الخاص وتقنين تقديم خدماته، وربط تسعيرات كلا القطاعين بتعويضات صندوق الضمان الاجتماعي .

2. 1. 3. ضمان التوزيع العادل للهياكل الصحية وحسن مردود ديتها: إذ يتعين على

الحكومات أن تقي باحتياجات مواطنيها، وأن تضمن وجود العدد الكاف من العاملين في القطاع الصحي، وفي جميع الوحدات والتي يجب أن تكون موزعة بعدل على جميع جهات البلد، وأن تضمن الحكومات الحصول على الخدمات الأساسية الصحية للمواطنين، وأن تراقب نوعية هذه الخدمات.

2 - 1 - 4 - التمويل الكافي للتدخلات الصحية العامة: حيث يجب على

الحكومات أن تحمي شعوبها من مخاطر مختلف الأمراض، وهذا بتوفير التمويل الكافي لتقديم هذه الخدمات الصحية العامة بأسعار مدروسة وفي متناول الطبقات الدنيا، وإيجاد الصيغ المناسبة لتوفيرها لمعدومي الدخل وللبطالين، والبحث عن طرق أفضل لتمويل الخدمات الصحية العامة وذلك بمتابعة اشتراكات الضمان الاجتماعي لكل المؤسسات عمومية كانت أو خاصة وإجبار أرباب العمل بتسجيل مستخدميهم بالضمان الاجتماعي، ومتابعة الإدارات المركزية والوزارات التي لا تدفع اشتراكاتها، وإنشاء مناصب عمل جديدة بإيجاد المشاريع الاستثمارية الفعلية لا المؤسسات والمقاولات الوهمية، تفعيل نظام الوقف وتشجيعه، وقد أجريت دراسة على الجزائر سنة 1989 من طرف منظمة الأمم المتحدة أظهرت أن نفقات الدولة على الصحة تتزايد بنسبة أعلى من تزايد الناتج الداخلي الخام، وأنه رغم تناقص نسبة تزايد السكان إلا أن نسبة النفقات الصحية في تزايد وهذا ما يوضحه بجلاء الجدول الآتي:

الفترة	1986 . 1990	1991 . 1995	1996 . 2000	2001 . 2010
نسبة النمو السكاني	3.2	3.0	2.5	1.9
النفقات الصحية	5.2	6.6	7.1	7.7

Source: ONU ، D 'après: felah lazhar ، « plans d 'ajustement structurel et développement de la prévention: un paradoxe ? » ، colloque international sur le programme d 'ajustement structurel et ses effets sur les secteurs de l 'éducation et de la santé ، BATNA، 20-21-22 Novembre 2000 ، p 121.

ونسبة 7% من النفقات الصحية المحققة في الجزائر تضعها في مرتبة جد متقدمة بالنسبة لكثير من الدول العربية، ولكن تضعها في نفس الوقت في أسفل القائمة بالنسبة للدول المتقدمة التي تتراوح بها هذه النسبة بين (8 و 14%)، ومما تجدر ملاحظته هو أنه مهما ارتفعت هذه النسبة فإن آثارها تكون جد محدودة ما لم يرافق ذلك تدابير أخرى مثل: القضاء على الأمية أو التخفيض من نسبها قدر الإمكان وخاصة عند النساء، الرفع من نسبة تغذية الأطفال الرضع بحليب الأم، توفير الكمية والنوعية اللازمة من المياه الصالحة للشرب وإيصالها للمواطنين، العمل على إيصال جميع المساكن بقنوات الصرف الصحي، نشر الثقافة الصحية والوقائية لدى المواطنين، وهذا يعتمد بطبيعة الحال على توفر نظام تعليمي عصري وفعال وهذا ما سنتعرض له في العنصر التالي.

2. 2 . قطاع التربية والتعليم:

إذا كان الالتحاق بالتعليم يكاد يكون مطلقا بجميع الدول العربية، إلا أن الاستمرار فيه هو الإشكال الأبرز، إذ في كثير من هذه الدول لا يكمل كل التلاميذ التعليم الابتدائي بل لا يتجاوزون السنة الخامسة منه، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الدولة	الإمارات	الجزائر	سوريا	الأردن	عمان	السعودية
النسبة	97%	95%	94%	92%	91%	68%
الدولة	تونس	الكويت	مصر	العراق	المغرب	السودان
النسبة	87%	83%	75%	72%	60%	44%

Source: Le monde de l'éducation ، mars 1994 ، p 17 .

وإذا كانت الأمية تتراجع في كثير من أنحاء العالم بصفة عامة، إلا أنها للأسف تتزايد في البعض منها، ومن هذه الناطق المنطقة العربية، وإذا كانت المدة المتوسطة لتدريس التلاميذ بكثير من الدول هي أربعة عشر سنة، فإنها لا تتجاوز الثماني سنوات في بعض الدول العربية. (9)

ولذلك برزت قضية التربية والتعليم في السنوات الأخيرة على أعلى مستويات النقاش والتحليل لعلاقتها الوطيدة بالتنمية البشرية، إذ بعدما كان الكثير يرى بأن قطاع

التربية والتعليم قطاع غير منتج، راج الآن وبخاصة بالمجتمعات المتقدمة أنه إذا كان العائد الاقتصادي للاستثمار في القطاعات الاقتصادية التقليدية الصناعة والزراعة والخدمات يعود إلى عدة عوامل، فإن أهمها على الإطلاق هو نوع العنصر البشري الذي يدخل في هذه العملية، ولكن نوع العنصر البشري المسؤول عن التنمية البشرية يعتمد اعتمادا كليا على نوع النظام التربوي، وعلى هذا الأساس يظهر جليا أن أحد الاستثمارات الكبرى التي يمكن أن تحدثها المجتمعات النامية في اقتصادياتها إنما هو الاستثمار عن طريق التربية والتعليم، وذلك بالتركيز على العناصر التالية:

2 . 2 . 1 . تعزيز الكفاءات وتنميتها: لقد أصبح جليا عند المختصين في ميدان التربية بأن النظام التربوي لا يمكن أن يحقق غاياته ولا أن يبلغ مرامييه ومقاصده ما لم يلق تأييدا من لدن المكونين أنفسهم الذين هم الساهرون على تطبيقه، ومن أجل ذلك وجب أن تعالج مسألة إعداد المكونين بالجدية اللازمة، بعيدة المدى لا مجال فيها للحلول المرتجلة ولا للتخطيط التقريبي، جدية في مستوى عظمة مهام المربي وأهميته، ولذلك تبرز مبادئ أساسية لإعداد مكونين أكفاء، وتنميين و تعزيز الكفاءات الموجودة، ومن هذه المبادئ (10):

1. التخطيط لعمليات التكوين على المدى القريب والمدى المتوسط والمدى البعيد، مع الأخذ بعين الاعتبار لأولويات تفرضا الحاجة الملحة نتيجة السلبات المترتبة عن ميراث سنوات سابقة من جراء التوظيف المباشر و التكوين السريع .
2. الشمولية في التكوين بحيث تؤخذ مختلف عناصر العملية التكوينية بعين الاعتبار ضمن عمليات منسجمة منسقة متكاملة.
3. التكيف والمرونة في برامج التكوين مع ما هو موجود في الدول المتقدمة، وما يحدث من تطورات على المستوى العالمي.
4. إشراك المتكونين في بناء المشاريع التكوينية، الشيء الذي يدفعهم إلى الاهتمام أكثر بالتكوين الذاتي والاستزادة من طلب العلم والمعرفة.
5. تكفل الدولة بالحاجيات المادية لتكوين أفضل واعتبار الاستثمار البشري عاملا مهما من عوامل استقرار المجتمع وتقدمه ورفاهيته، وسيؤدي هذا بالتأكيد إلى تخفيض نسبتي الرسوب والتسرب المدرسي، مما يوفر للدولة رصيدا إيجابيا في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبشرية .

6. جعل التكوين عملية مستمرة في الزمان والمكان مما يجنبنا تجاوز العمليات الظرفية والآنية التي نجدها في الغالب موجهة إلى تحقيق هدف ترقية المربين في السلك والإطار لا أكثر.

7. التكوين واجب وحق وجزء لا يتجزأ من الاهتمامات اليومية والدورية للمكون والمكون على حد سواء، مما يتطلب إصدار نصوص تشريعية و تنظيمية تؤكد ذلك .

8. • ضرورة العناية بالوضعية الاجتماعية والمادية للمربي باعتباره العنصر الأساسي في العملية التربوية (11) .

2 . 2 . 2 . تكييف البرامج و المناهج مع المستجدات العالمية والمحلية: وذلك بتعزيز البحث التربوي الذي يعتمد على المعطيات العلمية الدقيقة وعلى الدراسات الميدانية التجريبية، وإدماج التكنولوجيات الحديثة في الميدان التربوي، واستيعاب العلوم والمعارف والتفتح على العالم وثقافته إيجابيا، وتنشيط حركة الترجمة وتفعيل دور اللغات الأجنبية وإيلائها العناية اللازمة، ومعالجة ملفها بعيدا عن الاعتبارات السياسية والأيدولوجية .

2 . 2 . 3 . إيجاد دور للقطاع الخاص وتفعيله: إن التعليم الخاص الذي نقصده هو قيام الأفراد بإنشاء مؤسسات تربوية خاصة، وهو ظاهرة ليست غريبة على المجتمع الجزائري، إذ كان منتشرا قبل الاستعمار وأبانه وبعد الاستقلال حتى صدور أمرية 16 أبريل 1976 التي ألغته، ولكن للأسف ظهر نشاط تربوي موازي لعمل المدرسة تمثل أساسا في دروس الدعم والتقوية، مما حفز بعض الأفراد على إنشاء مدارس قائمة لهذا الغرض في منأى عن رقابة الدولة وقوانينها هذا من جهة، ومن جهة أخرى شجع هذا الواقع على ظهور مدارس خاصة في مطلع التسعينيات لها مناهج وأهداف مغايرة لتلك المعتمدة في المؤسسات التربوية العمومية وغير خاضعة لأية رقابة أو قوانين منظمة لنشاطها، ولهذا وجبت العودة للتعليم الخاص مع وضع ضوابط له تحدد كفايات تسييره وشروطها ليكون دعامة للتعليم العمومي الذي تضمنه الدولة ومكملا له .

□ مفهوم التعليم الخاص (12): هو التعليم الذي يتم في مؤسسات تربوية تعليمية خاصة تنشأ من قبل أفراد جزائريين مؤهلين وتحت الرقابة

الصارمة والدقيقة للدولة، وهو بهذا المفهوم يختلف عن الخصوصية في التعليم التي تعني تحويل ملكية المؤسسات التربوية التعليمية إلى ملكية خاصة، وبهذا المعنى يصبح التعليم الخاص مرتكزا مدعما للتعليم العام ومكملا له هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهو يختلف عن التعليم الحر الذي غالبا ما ينظم في مدارس وزوايا وفقا لبرامج غير موحدة ولا يخضع لرقابة الدولة .

□ ضوابط التعليم الخاص: والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- ألا يكون مهما تغيرت الأوضاع مدعاة للتشكيك في مجانية التعليم الذي يعتبر مكسبا شعبيا تقره النصوص الرسمية الأساسية التي تسيّر البلاد: « الحق في التعليم مضمون . التعليم مجاني حسب الشروط التي يحددها القانون . التعليم الأساسي إجباري ... » (13) ،

- أن يكون هذا التعليم مطابقا للتعليم الذي تتكفل به الدولة في جميع غاياته و أهدافه وخصائصه ومحتوياته وتقويمه ،

- أن يكون باللغة العربية ،

- أن يخضع إلى مراقبة الهيئات التابعة للدولة،

- أن يعتبر حقل استثمار مفتوح للمستثمرين الجزائريين دون سواهم، ولا يعمل

فيه إلا الجزائريون ،

- ألا يكون ذا طابع استغلالي ،

□ أهداف التعليم الخاص: إن الأهداف المنتظرة من التعليم الخاص هي التي

تشكل في حقيقة الأمر المبرر الشرعي لوجوده ونراه يساهم في:

- التخفيف من التسرب والرسوب المدرسي و ذلك باستيعاب التلاميذ

المتسربين من التعليم العام،

- إتاحة الفرصة للمواطن لاختيار التعليم الذي يفضله لأبنائه ونوع الخدمات

التعليمية التي يرغب فيها،

- المساهمة في نش التعليم ومحو الأمية ورفع المستوى الثقافي العام في

المجتمع ،

- تخفيف بعض التكاليف والأعباء على الدولة ،

□ مجالات التعليم الخاص: للتعليم الخاص مجالات واسعة للاستثمار من بينها:

. التعليم التحضيري،

. التعليم القرآني،

. التعليم العام،

. التكوين المهني والتمهين،

. تعليم الحرف والصناعات التقليدية .

□ تمويل القطاع الخاص: يمكن أن تمول أو تستثمر في القطاع الخاص

بصفة قانونية الأطراف الآتية:

. الجمعيات الوطنية والمحلية ،

. الشركات العمومية والخاصة ،

. المواطنون الجزائريون ،

. كما يمكن أن يؤدي الوقف دورا رائدا في نشر التعليم الخاص وتشجيعه .

و ينبغي أن يخضع هذا الاستثمار في كل الحالات إلى دفتر شروط تحدد فيه مواصفات المدارس الخاصة من حيث التصميم والملائمة والوظيفة ووفرة شروط الأمن والوقاية .

ولنختتم هذه الورقة بالجدول التالي (14) الذي يوضح ترتيب الدول العربية* حسب مؤشر التنمية البشرية**:

الدولة	الكويت	قطر	البحرين	الإمارات	السعودية	سوريا	ليبيا	تونس	عمان
ترتيبها	51	56	58	62	67	73	79	81	92

الأردن	العراق	لبنان	الجزائر	مصر	المغرب	اليمن	السودان	جيبوتي
98	100	103	109	110	111	142	151	163

* مع العلم أن ترتيب إسرائيل 19 .

** يتكون مؤشر التنمية البشرية من عناصر هي: طول العمر ، مستوى المعيشة و مستوى المعرفة .

الخاتمة:

ولذلك فعلى الدول العربية . والتي منها الجزائر. أن تعمل على تعزيز النمو والتنسيق فيما بينها، وإيجاد تكتل اقتصادي إقليمي يمكنها من أن تكون قوة اقتصادية فعالة ومؤثرة في الاقتصاد العالمي، وإن اندماجها بهذه الطريقة في الاقتصاد العالمي يمثل لها فرصة كبرى . وقد تكون أهم فرصة . للنهوض برفاهية شعوبها، ولن يتأتى لها ذلك إلا إذا عملت على:

- انتهاج سياسات قوية للاقتصاد الكلي ، لأن التضخم لا يفيد أحدا، والعجز الضخم في الميزانية لا يرغب في الاستثمار الخاص، ويضعف الصادرات،
- تحسين الكفاءة الاقتصادية وذلك من خلال تحرير التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا، والاحتفاظ بمعدلات تنافسية وواقعية لسعر الصرف، وإبعاد الدولة من المشاركة المباشرة في إنتاج السلع والخدمات، وتعزيز المنافسة الوطنية في جميع القطاعات وخاصة في الميدان الفلاحي،
- توسيع وتحسين البنية التحتية ، وخاصة الطرق والموانئ ، لتشجيع التجارة والاستثمار،
- توفير مصادر تمويل جديدة لزيادة الإنفاق في التعليم والصحة ، وتحسين الخدمات وتوسيعها في هذين القطاعين،
- إيجاد المناخ السياسي الحر والديمقراطي لحفظ الحقوق والحريات وتوفير مشاركة أفضل للمواطنين في تسيير شؤونهم، والتداول السلمي على السلطة.

الهوامش:

- (1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، جامعة الدول العربية ، 2002 ، ص 219 .
- (2) د/ فرج عبد الفتاح فرج ، "الخصخصة وأثارها على الحقوق الاقتصادية للطبقة العاملة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، الملتقى الدولي السادس (الحقوق والحريات في ظل المستجدات العالمية)، جامعة أدرار ، 6/8/7 . 12 . 2003 .
- 3) BANQUE D 'ALGERIE، RESUME DU PROGRAMME « stand – by » ، p8.
- (4) كرمان عبد الوهاب، الاقتصاد الجزائري بين الاستقرار والإصلاح الهيكلي، الملحق الأول، المحاور الأساسية للبرنامج المتفق عليهما مع صندوق الدولي، بنك الجزائر، ص8 .
- 5) L` ECONOMIE، mensuel économique، publie par ALGERIE-PRESSE-SERVICE، n160 ،novembre 1994 ، p36.
- (6) التمويل والتنمية، عدد مارس 2003 ، ص14.
- (7) المرجع السابق ، ص16 .
- (8) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، " مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي "، نوفمبر 1998، ص80.
- 9) Le monde de l`éducation ، mars 1994 ، p4 .
- (10) وزارة التربية الوطنية، " تكوين المكونين، آفاق مستقبلية "، ديسمبر 1997، ص37.
- (11) المجلس الأعلى للتربية، توصيات الندوة الوطنية حول المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي، 28، 29، 30 جوان 1998، ص 23.
- (12) المجلس الأعلى للتربية، الندوة الوطنية حول المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي ، 28 ، 29 ، 30 جوان 1998 ، ص103 .
- (13) المادة 53 ، دستور 1996 المعدل .
- (14) اليونيسيف ،أوضاع التعليم الأساسي في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، " ملتقى التربية الشاملة " بسكرة 10/9/8 ديسمبر 1998 ، ص 90 .